ردّ الحديث بمخالفته للأصول الشرعية والقواعد المقررة:
دراسة وصفية في كتاب: "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني

د. شمس الدين يابي

الأستاذ المساعد بكلية العلوم الإسلامية

جامعة المدينة العالمية

ماليزيا

shumsudin.yabi@mediu.edu.my

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ الله عز وجل تكفّل بحفظ مصدرَي التشريع في هذا الدين: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، حتى يبقى هذا الدين غضاً طرياً للأجيال المتعاقبة، سليماً من التحريف والتبديل الذي حصل في الأديان السابقة، قال تعالى:"إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"[1] .

وهذا الحفظ يشمل القرآن والسنة، وقد قيّض الله تعالى لحماية سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أئمة حفاظا بذلوا الغالي والرخيص في الحفاظ على السنة النبوية من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

لذلك قعّد علماء الحديث قواعد لحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعوا ضوابط ومعايير، ومن هذه القواعد: قواعد الحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، والذي يعتبر أوعر مسالك العلوم الحديثية لخطورته ودقة مباحثه، ومن هنا فلم يقدم فيه إلا أفراد قليلون من أهل الشأن؛ وفي هذا العصر لم يبرز إلا ندرة العلماء وعلى رأسهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله- فأحيا ما أوشك على الإنقراض فلم يجاريه فيه أحد.

ويعمل هذا البحث على إبراز اهتمام أحد العلماء المعاصرين في نقد متون الأحاديث، والتعرّف على مظاهر هذا الاهتمام وآثاره، وذلك من خلال استقراء أشهر كتاب في العصر الحديث فيما ألّف في بيان الحديث الضعيف من الصحيح؛ وهو (السلسلة الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة) للمحدّث الشيخ ناصر الدين الألباني-رحمه الله-، وجمع ما جاء فيها من نماذج، وتصنيفها في مباحث مستقلة؛ وذلك في محاولة للإسهام في بيان جهود علماء الحديث المعاصرين في هذا المجال.

وهذا بحث مختصر حول ذلك عنونته بـ (ردّ الحديث بمخالفته للأصول الشرعية والقواعد المقررة: دراسة وصفية في كتاب "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني رحمه الله).

أهمية البحث:

لا ريب أنّ البحث في مثل هذا الموضوع له أهمية كبرى، كيف لا؛ وهو تجريد السنة الصحيحة من الضعيف، وفي كونه يعالج منهج أحد المحدثين المعاصرين في نقد متون الأحاديث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لما يلي:

١-دراسة شخصية حديثية معاصرة؛ وهو الشيخ ناصر الدين الألباني، ومنهجه في تعامله مع الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أحد كتبه المشهورة بين أيدي طلبة العلم، ومن ثم ينطلق البحث تطبيقه في قاعدة ردّ الحديث بمخالفته الأصول الشرعية والقواعد المقررة.

٢-التعرّف على منهج الشيخ الألباني في نقد متون الأحاديث. وأنه لا يكن بدعا في عمله.

[1] الحجر: ٩.

٣-الوقوف على المصطلحات الخاصة في إطلاقات الشيخ الألباني وحكمه على الأحاديث بسبب مخالفتها الأصول الشرعية.

منهج البحث:

منهج الباحث هو اعتماده على المنهج الوصفي الاستقرائي، وهو تتبّع الأحاديث التي حكم عليها الشيخ ناصر بالنكران والبطلان ونحو ذلك من الألفاظ التي تفيد ردّ الحديث، مع بيان السبب فيه، وجعله في مباحث مستقلة، مع إفراد ردّه الحديث بسبب مخالفته الأصول الشرعية، مع مقارنة أقواله وأحكامه بأقوال النّقاد الآخرين.

وختاماً لا بدّ من إيضاح أن طبيعة البحوث وأوراق العمل المقدمة إلى المؤتمرات العلمية تقتضي التركيز والاختصار، وهذا ما راعيته من عدم الإكثار من إيراد النصوص والشواهد والأمثلة التطبيقية في كل مبحث، وأملي أن أرجيء في معالجة ودراسة كل مقياس من مقاييس نقد المتون في أبحاث قادمة -إن شاء الله-، واللهَ أسأل التوفيق والسداد على بلوغ الصواب والمراد.

خطة البحث:

ويشتمل البحث على مقدمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول: منهج الشيخ ناصر الدين الألباني في نقد المتون في السلسلة الضعيفة.

المبحث الأول: منهج الشيخ الألباني في نقد المتون.

المبحث الثاني: بعض النماذج لتضعيف الحديث بسبب نقد المتون.

المطلب الأول: نقده للحديث المخالف للقرآن الكريم

المطلب الثاني: نقده للحديث المخالف للسنة النبوية.

المطلب الثالث: نقده للحديث المخالف للوقائع التاريخية.

المطلب الرابع: نقده للحديث بسبب سماجة الحديث وركاكة اللفظ وبعد معناه.

المطلب الخامس: نقد للحديث بسبب أنه ليس من كلام النبوة.

المطلب السادس: نقده للحديث بسبب أن لوائح الوضع والنكارة عليه ظاهرة.

الفصل الثاني: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة في السلسلة الضعيفة.

المبحث الأول: التعريف بالأصول الشرعية .

المبحث الثاني: الأصول الشرعية مقياسا في نقد المتون الحديثية عند المحدثين.

المبحث الثالث: نماذج من الأحاديث التي حكم الشيخ الألباني بتضعيفه بسبب مخالفتها للأصول الشرعية.

الخاتمة وفيها نتائج البحث وتوصياته. ثم مصادر البحث ومراجعه.

الفصل الأول

منهج الشيخ ناصر الدين الألباني في نقد المتون في السلسلة الضعيفة

المبحث الأول: منهج الشيخ الألباني في نقد المتون.

الشيخ الألباني كغيره من علماء الحديث المجتهدين، فمن أمعن النظر في كتابه السلسلة الضعيفة يجد أن الشيخ ناصرا-رحمه الله- كان في أحكامه على الحديث تضعيفا يرتكز على الجانبين على السند والمتن معا، وإن كان الغالب في أحكامه هو الكلام على السّند، لوجود رواة مجرحين من قبل علماء الجرح والتعديل، ويتضح ذلك في كلامه في بيان منهج المحدثين في الحكم على الحديث في أنهم ينظرون في جانبي السند والمتن معا، وذلك في أكثر من موضع منها:

قوله "إنّ المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في الحديث على جرحه من جهة الإسناد فقط، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا؛ فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها، لم يترددوا في الحكم عليها بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقضي بذلك"[1].

وقال أيضا في موضع آخر:

"لا يلزم من سلامة إسناده من متهم أن لا يكون المتن موضوعاً؛ فكم من أحاديث حكم عليها العلماء بالوضع وليس فيها متهم، ومن أقرب الأمثلة على ذلك الحديث الذي قبله[2]؛ فإن أكثر طرقه ليس فيها من اتهم، ولكنهم نظروا في متنه وما فيه من النكارة، فحكموا عليه بالبطلان"[3].

وكذلك في تعقبه على الحافظ السيوطي في ردّه على ابن الجوزي في إيراده حديث متكلم فيه في كتابه الموضوعات فقال:

"وجملة القول أن هذا الإسناد ضعيف لا تقوم به الحجة، وأما المتن فلا أشك في وضعه، ولنعم ما فعل ابن الجوزي في إيراده إياه في الموضوعات، وتعقب السيوطي إياه إنما هو جمود منه على السند دون أن ينعم النظر في المتن وما يحمله من معنى تتنزه الشريعة عنه"[4].

ومن خلال هذه النصوص يعلم أن منهج الشيخ الألباني في تضعيف الحديث من جهة المتن كان تابعا لأحكام المتقدمين من المحدثين ولم يكن بدعا من العمل.

وسنضرب ببعض المقاييس والمعايير التي سار عليها الشيخ في تطبيقه في كتابه الضعيفة من خلال تعليل الحديث وتضعيفه من جهة المتن.

---

[1] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٨٦.

[2] بلفظ "لما عرج بي إلى السماء، دخلت جنة عدن، فوقعت في يدي تفاحة، فانفلقت عن حوراء مرضية..." ، "السلسلة الضعيفة" ٢٤٧/٢ حديث رقم ٥٦١٨ .

[3] "السلسلة الضعيفة" ١٢/ ٢٥٣.

[4] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٨.

المبحث الثاني: بعض النماذج لتضعيف الحديث بسبب نقد المتون.

تنوّع نقد المتون عند الشيخ الألباني-رحمه الله- وإن كان الأغلب من حكم الشيخ على هذه النماذج كانت من نوع الأحاديث الضعيفة الأسانيد قبل المتون، وهذه بعض الأمثلة والنماذج في ذلك:

المطلب الأول: نقده للحديث المخالف للقرآن الكريم.

مثاله حديث "أولا الزنا يحشرون يوم القيامة على صورة القردة والخنازير".

حكم عليه الشيخ بأنه :"منكر"، وبعد أن ذكر ما في إسناده من ضعف. قال:

"والحديث عندي ظاهره النكارة، مخالف لأصل إسلامي عظيم، وهو قول الله -تبارك وتعالى- "ولا تزر وازرة وزر أخرى"[1] فما ذنب أولاد الزنا حتى يحشروا على صورة القردة والخنازير، ورحم الله من قال:

غيري جنى وأنا المعذب فيكم فكأنني سبابة المتندم[2].

ومثال آخر هو حديث: "الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته ونقصه كفر".

حكم الشيخ على الحديث بالوضع، وقال في آخر بحثه:

"وهذا الحديث مخالف للآيات الكثيرة المصرحة بزيادة الإيمان، كقوله تعالى"...ليزداد الذين آمنوا إيمانا..."[3] فكفى بهذا دليلا على بطلان مثل هذا الحديث، وإن قال بمعناه جماعة"[4].

المطلب الثاني: نقده للحديث المخالف للسنة النبوية.

مثاله حديث "كان لا يمسّ من وجهي شيئا وأنا صائمة".

قال عنه: "منكر"، وقال أن فيه مخالفتان في السند والمتن؛ فبعد أن بيّن وجه المخالفة في السند، قال:

"فإننا نقطع بأن هذه الرواية شاذة بل منكرة لمخالفتها للحديث الثابت بالسند الصحيح عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهما صائمان[5].

ومثال آخر هو حديث "إن الرزق لا تنقصه المعصية، ولا تزيده الحسنة، وترك الدعاء معصية". حكم عليه الشيخ بالوضع، وقال في أثناء كلامه :

"ثم إن مما يدل على بطلان الحديث قوله صلى الله عليه وسلم:"من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره؛ فليصل رحمه" رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في "صحيح أبي داود"، فهذا يدل على أن الحسنة سبب في زيادة الرزق، كما أنها سبب في إطالة العمر"[6].

---

[1] فاطر :١٨.

[2] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٢٦٨ رقم ٨٧٧.

[3] الفتح: ٤.

[4] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٦٧٨ حديث رقم ٤٦٤، وانظر أيضا: ٢/ ١٥٥ حديث رقم ٧٢٣، ٣/ ٢٧٣ حديث رقم ١١٣٥، ٣/ ٤٨٢ حديث رقم ١٣١٦، ١١/ حديث رقم ٥٢٤٩، ١٣/ حديث رقم ٦٤٩٧.

[5] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٣٥٧، رقم ٩٥٨.

[6] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٣٣١ حديث رقم ١٨١، وانظر أيضا: ١/ ٥٤٠ حديث رقم ٣٦٣، ٢/ ٤٠ حديث رقم ٥٦٦، ٢/ ١٤٨ حديث رقم ٧٠٩، ٣/ ٢٢٣ حديث رقم ١١٠٣، ٤/ ١٩٨ حديث رقم ١٧٠٧، وغيرها كثير.

المطلب الثالث: نقده للحديث المخالف للوقائع التاريخية.

مثاله حديث "كما تكونوا يول عليكم".

حكم الشيخ عليه بقوله"ضعيف"، وقال بعد بيان ضعف إسناده، "ثم إن الحديث معناه غير صحيح على إطلاقه عندي، فقد حدثنا التاريخ تولي رجل صالح عقب أمير غير صالح، والشعب هو هو"[١].

ومثال آخر هو حديث "سيدرك رجلان من أمتي عيسى ابن مريم، ويشهدان قتال الدجال". حكم عليه الشيخ بالضعف، وقال :"والواقع أكبر شاهد على بطلان هذا الحديث"[٢].

المطلب الرابع: نقده للحديث بسبب سماجة الحديث وركاكة اللفظ وبعد معناه.

مثاله حديث "أربع لا وعد فيهم: ننظر وعسى ويقضي الله وما شاء الله".

حكم عليه الشيخ بلفظ "موضوع" وذكر أن سكوت بعض أهل العلم عليها غير حسن، ثم قال: "فإنه ظاهر الوضع ركيك اللفظ"، ونقل قول ابن الجوزي: "ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول؛ فاعلم أنه موضوع، قال ومعنى مناقضته للأصول: أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة"[٣].

ومثال آخر هو: "دعوني من السودان، إنما الأسود لبطنه وفرجه". وتكلّم الشيخ على ما في إسناده من علل وضعف، ثم قال:" وجملة القول أن هذا الإسناد ضعيف لا تقوم به الحجة، وأما المتن فلا أشكّ في وضعه، ولنعم ما فعل ابن الجوزي في إيراده إياه في الموضوعات، وتعقب السيوطي إياه إنما هو جمود منه على السند دون أن ينعم النظر في المتن وما يحمله من معنى تتنزه الشريعة عنه، إذ كيف يعقل أن تذمّ هذه الشريعة العادلة أمة السودان بحذافيرها وفيهم الأتقياء الصالحون العفيفون كما في سائر الأمم"

ثم ذكر قول ابن القيم في الأمور الكلية التي يعرف بها الحديث موضوعا ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن. وذكر أحاديث عدة هذا آخرها[٤].

المطلب الخامس: نقد للحديث بسبب أنه ليس من كلام النبوة.

من المعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح الخلق لغة وبيانا، فصاحة ولسانا، فإذا جاء حديث لا يشبه كلام انبي صلى الله عليه وسلم وبعيد المعنى، وكونه لا يصدر عنه لسخفه أو تفاهته أو كان مما ينزه الرسول صلى الله عليه وسلم التلفظ به؛ حكمنا على الحديث بالوضع، مثاله حديث "همة العلماء الرعاية، وهمة السفهاء الرواية".

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٤٩١، رقم ٣٢٠.

[٢] "السلسلة الضعيفة" ٨/ ١٩٤ حديث رقم ٣٧١٦. وانظر أيضا: ١/ حديث رقم ٢٩٣، ١/ ٥٦٨ حديث رقم ٣٩١، ٩/ ١٥٧ حديث رقم ٤١٤١، ١١/ ٤٧ حديث رقم ٥٠٢٧.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ١٢/ ٣٣٣، رقم ٥٦٤٧.

[٤] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٨ حديث رقم ٧٢٧، وانظر أيضا: ٢/ ١٨٧ حديث رقم ٧٦٦، ١٣/ حديث رقم ٦١٢٦.

حكم الشيخ عليه بأنه :"موضوع" وبين سبب ذلك الحكم، ثم قال آخرا: "بل إنّ رفعه باطل عندي، ليس عليه نور النبوة"[1]، ومثال آخر هو حديث "لو أن بكاء داود وبكاء جميع أهل الأرض يعدل ببكاء آدم ما عدله"[2].

المطلب السادس: نقده للحديث بسبب أن لوائح الوضع والنكارة عليه ظاهرة.

مثاله حديث: "يبعث الله الأنبياء على الدواب، ويبعث الله صالحا على ناقته، كما يوافي بالمؤمنين من أصحابه بالمحشر، ويبعث ابني فاطمة: الحسن والحسين على ناقتهما، وعلي بن أبي طالب على ناقتي، وأنا على البراق ..."، قال الشيخ "موضوع" ثم بيّن ما في إسناده من علل وما له من طرق أخرى، ثم عقّب بقوله: "لكن كلها من رواية الكذابين فلا يستشهد بها، ولا يخرج الحديث من كونه موضوعا، لا سيما ولوائح الوضع عليه ظاهرة"[3].

ومثال آخر هو حديث"سارعوا إلى تعليم العلم والسنة والقرآن، واقتبسوهن من صادق، من قبل أن يخرج أقوام في أمتي من بعدي يدعونكم إلى تأسيس البدعة والضلالة، فوالذي نفسي بيده لباب من العلم من صادق خير لكم من الذهب والفضة تنفقونها في سبيل الله بغير هدى من الله..."[4].

وهناك مقاييس أخرى في نقد متون الأحاديث لم أجد من قبله من أهل العلم –حسب اطلاعي– من تكلّم عليه وضمّنه من مقاييس نقد المتون، وتفرّد بها الشيخ الألباني –رحمه الله– ومنها:

(أ)–مخالفة الحديث الضعيف حديثا آخرا ضعيفا.

مثاله حديث "نزل آدم بالهند واستوحش، فنزل جبريل، فنادى بالأذان: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله (مرتين)، أشهد أن محمدا رسول الله (مرتين) قال آدم: من محمد؟ قال: آخر ولدك من الأنبياء"، حكم عليه الشيخ الألباني بأنه :ضعيف، ثم ذكر تخريجه وعلته، وقال: "وهذا الحديث مع ضعفه أقوى من الحديث المتقدم بلفظ: "لما اقترف آدم الخطيئة قال: يارب! أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم! وكيق عرفت محمدا ولم أخلقه بعد؟..."".

وقال الشيخ بعدها: "وهو صريح في أنّ آدم عليه السلام كان يعرف النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الجنة قبل هبوطه إلى الأرض، وهذا صريح في أنّ آدم عليه السلام لم يعرف محمدا صلى الله عليه وسلم حتى بعد نزوله إلى الأرض، ولذلك سأل جبريل: ومن محمد؟ فهذا من أدلة بطلان ذلك الحديث... وأنا لا أجيز لنفسي

---

[1] "السلسلة الضعيفة" ٥/ ٢٨٩، رقم ٢٢٦٣.

[2] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٢٠٢ حديث رقم ٧٨٥، وانظر أيضا: ٣/ ٥٩٢ حديث رقم ١٤٠١، ٥/ ٢٨٩ حديث رقم ٢٢٦٣، ١٣/ حديث رقم ٦٤٤٥.

[3] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٩٢، رقم ٧٧١.

[4] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٣٣٧، حديث رقم ٩٣٣. وانظر أيضا: ٢/ ٦٩ حديث رقم ٦٠٣، ٢/ ١٨٩ حديث رقم ٧٧٠، ٣/ ١٩٣ حديث رقم ١٠٧٨، ٥/ ٢٢٦ حديث رقم ٢٢٠٠، ٦/ ٥٥ حديث رقم ٢٤٨٣، ٧/ ٢٤١ حديث رقم ٣٢٤٧، ٨/ ٢١٢ حديث رقم ٣٧٣٥ وغيرها.

الاحتجاج بمثل هذا الحديث، كما هو ظاهر، ولكن التحقيق العلمي يسمح بردّ الحديث الواهي بالحديث الضعيف ما دام ضعفه أقل منه، كما لا يخفى على من مارس هذا العلم الشريف"[١].

(ب)-مخالفة الحديث بما ليس عليه عمل السلف الصالح.

مثاله "تزوجوا ولا تطلقوا، فإن الطلاق يهتز له العرش" قال الشيخ الألباني: موضوع، وبعد بيان تخريجه وسبب الوضع، قال: "وكيف لا يكون هذا الحديث موضوعا، وقد طلّق جماعة من السلف، بل صحّ أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق زوجته حفصة بنت عمر رضي الله عنهما"[٢].

ومثال آخر عند ردّه لحديث "من ولد له ثلاثة، فلم يسمّ أحدهم محمدا؛ فقد جهل" قال: "ولكن قد يحيط بالحديث الضعيف ما يجعله في حكم الموضوع، مثلك أن لا يجري العمل عليه من السلف الصالح، وهذا الحديث من هذا القبيل، فإننا نعلم كثيرا من الصحابة كان له ثلاثة أولاد وأكثر، ولم يسمّ أحدا منهم محمدا، مثل عمر بن الخطاب وغيره"[٣].

(ج)-مخالفة الحديث لرواية الإمام نفسه في كتابه.

مثل حديث: "كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ثم لا يعود"، قال الشيخ الألباني: "باطل موضوع، ونقل إسناده بأنه مروي عن الإمام مالك من حديث ابن عمر-رضي الله عنهما-. وردّ على الحافظ مغلطاي على قوله "لابأس بسنده"؛ فقال: "ولا أدري كيف يقول ذلك مثل هذا الحافظ مع اشتهار الحديث في الصحيحين والسنن الأربعة والمسانيد عن مالك بإسناده المذكور عن ابن عمر برفع اليدين في الركوع أيضا...ولو لم يكن ثمة دليل على بطلان الحديث إلا وروده في كتاب الإمام مالك "الموطأ" على خلاف هذا اللفظ لكفى، فكيف وقد رواه جمع كثير من المصنفين والرواة عن مالك على خلافه؟[٤].

(د)- نقده للحديث بسبب مخالفته الحقائق العلمية.

مثاله حديث "أول الأرضين خرابا، يسراها ثم يمناها"، قال الشيخ عنه :"ضعيف" وذكر سبب الضعف من ناحية الإسناد، وقال بعده: "ثم إن ظاهر الحديث منكر عندي، لأن الأرض كروية قطعا، كما تدل عليه الحقائق العلمية، ولا تخالف الأدلة الشرعية، خلافا لمن يماري في ذلك، وإن كان الأمر كذلك، فأين يمنى الأرض ويسراها؟! فهما أمران نسبيان كالشرق والغرب تماما"[٥].

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٥٧٩-٥٨٠. وانظر أيضا: ٢/ ٦٨٧ .

[٢] المصدر السابق، ١/ ٢٧٩.

[٣] المصدر السابق ١/ ٦٢٩.

[٤] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٢٤٧.

[٥] "السلسلة الضعيفة" ٤/ ١٥٨، رقم ١٦٥٩.

الفصل الثاني

مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة في السلسسة الضعيفة

المبحث الأول: التعريف بالأصول الشرعية.

الأصول جمع أصل؛ من معانيه: الأصل: أسفل الشيء؛ يقال: قعد في أصل الجبل، وأصل الحائط، وقلع أصل الشجر، ثم كثُر، حتى قيل: أصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه. وهو ما يُبنى عليه غيره[١]، نحو قوله تعالى:"ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء"[٢].

أما الأصول الشرعية في الاصطلاح: فهي القواعد الكلية المأخوذة عن النصوص الشرعية، والمتفقة مع روح الدّين ومقاصده العامة[٣].

فالمطّلع على مجموع أدلة الشّارع يظهر له أنها جاءت لرعاية أهداف ومقاصد معينة، وهي ما يعرف بالحفاظ على الضروريات الخمس: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال. وقد عهد من الشارع مراعاة هذه المقاصد، ويمكن اعتبار كل مقصد منها أصلا من أصول الشرع.

وهناك أصول ومقاصد أخرى جاءت في الكتاب أو السنة مما استنبطه أهل العلم منهما بالنظر في مجموعهما، مثل ليس للإنسان إلا ما سعى، رفع الحرج والمشقة، دفع الضرر، تحصيل المصالح، سدّ الذرائع، الإحسان إلى الغير، حبّ الخير للناس، محاربة الظلم والبغي والعدوان والفساد، البعد عن الشّر والخبث وسفاسف الأمور، التيسير والتسهيل، معاملة الغير بالعدل والإحسان، وغيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها"[٤].

المبحث الثاني: الأصول الشرعية مقياسا في نقد المتون الحديثية عند المحدثين.

الأصول الشرعية حقيقة مقرّرة مستنبطة من نصوص الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو من مجموع دلالاتهما، وبناء على ذلك، لا يتصور وجود تعارض بين الحديث والأصل الشرعي.

بيّن الحافظ الناقد ابن الجوزي في اعتبار مقياس مخالفة الحديث للمعقول أنه يُردّ الحديث وإن رواه الثقات، لأن الأصول الشرعية لا تخالف العقول، وقال:

"لأن المستحيل لو صدر عن الثقات ردّ، ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات؛ فأخبروا أن الجمل قد دخل في سمّ الخياط، لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره"[١].

---

[١] الزبيدي، مادة (أصل). تاج العروس. ٢٧/ ٤٤٧. (لسان العرب) لابن منظور، ص ٨٩. طبعة دار المعارف، القاهرة.

[٢] إبراهيم : ٢٤.

[٣] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٤٥٧.

[٤] "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية" ١٣/ ٩٦، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم، دار العربية، بيروت، طبعة ١٩٧٨.

وقال الإمام الشاطبي ما نصّه: "الأدلة الشرعية لا تخالف قضايا العقول"[2]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول لا يعارضه معقول صريح قط"[3].

وقال الدكتور مسفر الدميني في ذلك : "مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة، أو المفاهيم والتصورات التي عهد من الشارع الاعتناء بها وتثبيتها في نفوس الناس دليل على عدم صحته، وبالتالي نفي نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن الاتفاق بين أصول الشريعة وقواعدها وأحكامها هو الأمر الذي لا يمكن أن تشوبه شائبة ولا ينقضه خبر مهما بلغ إسناده من الصحة"[4].

فالأصول الشرعية مقياس مهم من مقاييس نقد المتن عند المحدثين، ومعيار من المعايير التي استخدمها المحدثون في هذا الشأن، فإذا جاء الحديث الثابت موافقا لتلك الأصول ومتفقا معها كان ذلك تأكيدا لصحته، أما إذا عارض تلك الأصول والقواعد؛ فينبغي عندئذ العمل على الجمع والتوفيق بينهما ما أمكن، فإن لم يمكن الجمع بينهما أدى ذلك إلى الحكم بوجود علة ما في الحديث، وترتب على ذلك عدم قبوله وردّه.

فمخالفة الحديث ومعارضته للأصول الشرعية والقواعد المقررة المعلومة من الدين بالضرورة سبب مشروع للتوقّف فيه، ووجد من خلال عمل المحدثين أنهم قد نقدوا متون الأحاديث لمعارضتها الأصول الشرعية. كما مرّ مع عائشة رضي الله عنها في تراجعاتها واستفساراتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن الأمثلة أيضا حديث: "لا يدخل الجنة ولد زنى ولا ولده ولا ولد ولده" فهو مخالف لأصل شرعي هو أنّ الإنسان مسؤؤل عن نفسه، وعدم محاسبته عما اقترف غيره من معاصي وذنوب، فلذلك حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وقال: "ثم أي ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى"ولا تزر وازرة وزر أخرى"[5]"[6].

ومثال آخر حديث "من صلى الضحى يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالحمد عشر مرات، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات...فمن صلى هذه الصلاة وقال هذا القول على ما وصف دفع الله عنه شر الليل والنهار...والذي بعثني بالحق إن له من الثواب كثواب إبراهيم وموسى ويحي وعيسى، ولا يقطع له طريق، ولا يسرق له متاع"[7]. قال ابن الجوزي عنه:

---

[1] "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ١/ ١٥٠-١٥١. تحقيق الدكتور نور الدين بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[2] إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى : ٧٩٠هـ)،"الموافقات" المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ٣/ ٣.

[3] "درء تعارض العقل و النقل" ١/١٤٧. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[4] "مقاييس نقد متون السنة" الدكتور مسفر الدميني، ص ٢٠٧.

[5] الإسراء : ١٥.

[6] "الموضوعات" ٣/ ٣٣٠.

[7] "الموضوعات" لابن الجوزي ٢/ ٤١٦.

"وهذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا بارك الله فيمن وضعه، فما أبرد هذا الوضع! وما أسمجه! كيف يحسن أن يقال من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى؟"[١].

فهذه المجازفات لا يمكن قبولها ولا تصديقها، فاشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير دليل على وضع الحديث؛ لأنها مخالفة لأصل شرعي وهو الاعتدال في الأجر والثواب، وأن الأجر على قدر المشقة.

ومن المعاصرين؛ نذكر الدكتور مسفر الدميني في كتابه "مقاييس نقد متون السنة" الذي خصّ هذا المقياس في مبحث مستقل، ونذكر أيضا الدكتور محمد الصباغ حين تكلمه عن علامات الوضع في المتن؛ فقال:

"مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة، أو هدف من أهدافها، أو قاعدة من قواعدها، مثل "خيركم بعد المئتين من لا زوجة له ولا ولد"؛ فحفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة"[٢].

وكذا الدكتور مبارك الدعيلج في كتابه "الوضع في الحديث" فقد أشار إليها تحت نقطة مخالفة الحديث للعقل الصريح والحسّ المشاهد، فقال:

"أو أن يكون الحديث مخالفا للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "جور الترك ولا عدل العرب"، فالحكمة والمنطق السليم والعقل الراجح تقضي بأن الجور مذموم مهما كان مصدره، والعدل محمود مهما كان منبعه"[٣].

وأما عند المصنفات الأخرى فلم يجعلوه أمراً مستقلا؛ مثل كتاب (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي) للدكتور صلاح الدين الأدلبي، و(جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف) للدكتور محمد طاهر الجوابي، وكتاب (اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا) للدكتور محمد لقمان السلفي.

والشيخ الألباني –رحمه الله– سار على نفس خطى الأئمة من نقد المتون وتضعيف الحديث بسبب مخالفته الأصول الشرعية، والمبحث الآتي يوضح ذلك.

المبحث الثالث: نماذج من الأحاديث المخالفة للأصول الشرعية، وحكم الشيخ الألباني عليها.

وسنرى في هذا المقياس أن كثيرا من الأصول الشرعية التي ردّ الشيخ الألباني بسببها بعض الأحاديث مرجعها إلى الآية أو الحديث، لكن النظر إليها هنا من زاوية أخرى من حيث التقسيم الفني للبحث من أنه يقيسه من زاوية مخالفة الحديث لأصل شرعي ثم يرجع هذا الأصل إلى حقيقته إما إلى آية من كتاب الله أو حديث نبوي؛ لأن المقاصد والأصول الشرعية هو مما جاءت في الكتاب أو السنة أو مما استنبطه أهل العلم منهما بالنظر في مجموعهما.

وكان الشيخ الألباني في عمله في ردّ الحديث لمخالفته الأصول الشرعية على التالي:

١–مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإنسان مسؤول عن نفسه، وأنه لا يحاسب على ذنب غيره.

---

[١] المصدر السابق ٢/ ٤١٦. .

[٢] محمد الصباغ، الحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته، كتبه، ط٤، (بيروت; دمشق: المكتب الاسلامى, ١٩٨١م)، ص ٣٢٧.

[٣] "الوضع في الحديث" ص ٢٣٧. الدكتور مبارك بن محمد الدعيليج، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م. دون دار نشر.

ومن الأمثلة على ذلك الأحاديث الواردة في عقوبة الزنا والزاني وأنّ آثاره تتعدى إلى أهله وجوبا، وهي كثيرة جاءت بألفاظ مختلفة منها:

حديث "ما زنى عبد قط فأدمن على الزنا إلا ابتلي في أهل بيته". قال الشيخ الألباني : موضوع. ومما قاله في بطلانه :

"ومما يؤيد بطلان هذا الحديث أنه يؤكد وقوع الزنى في أهل الزاني، وهذا باطل يتنافى مع الأصل المقرر في القرآن "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"[١].

قال الدكتور مسفر الدميني معلقا على الحديث: "وهذا الحديث يخالف تلك القاعدة أيضا؛ فليس بالضرورة أن يصل الزنى إلى أهل بيت الرجل عقابا له، ففي ذلك تعدي للعقاب إلى من لم يذنب وهي الزوجة"[٢].

وحديث "أولاد الزنا يحشرون يوم القيامة على صورة القردة والخنازير"، حكم عليه الشيخ الألباني بأنه :"منكر"، وبعد أن ذكر ما في إسناده من ضعف، قال: "والحديث عندي ظاهره النكارة، مخالف لأصل إسلامي عظيم، وهو قول الله -تبارك وتعالى- "ولا تزر وازرة وزر أخرى"[٣] فما ذنب أولاد الزنا حتى يحشروا على صورة القردة والخنازير"[٤].

وحديث "لا يدخل ولد الزنا الجنة، ولا شيء من نسله، إلى سبعة أباء". قال الشيخ الألباني: باطل. ونقل مما نقل قول ابن الجوزي بعد سياقه لطرق الحديث وأنها كلها معلولة: "إنّ هذه الأحاديث مخالفة للأصول، وأعظمها قوله تعالى"ولا تزر وازرة وزر أخرى"[٥]، وقد مضى سابقا حكم الحافظ ابن الجوزي على مثل هذه الأحاديث، وقوله: "ثم أي ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى"ولا تزر وازرة وزر أخرى"[٦]"[٧].

٢-مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإيمان بالله و العمل الصالح؛ هو المقياس الحقيقي لقرب الإنسان وبعده عنه، فلا عصبية لون ولا جنس ولا صنعة ولا نسب.

كحديث"اشتروا الرقيق وشاركوهم في أرزاقهم يعني كسبهم، وإياكم والزنج؛ فإنهم قصيرة أعمارهم، قليلة أرزاقهم". قال الشيخ الألباني: موضوع. ثمّ بيّن حال إسناده بأنه مظلم، وقال عن متنه: "وأما متنه فإني أرى عليه لوائح الوضع ظاهرة، فإن قصر الأعمار وقلة الأرزاق لا علاقة لها بالأمم، فمن أخذ منهم بأسباب طول العمر وكثرة الرزق التي جعلها الله تبارك وتعالى أسباباً طال عمره، وكثر رزقه، والعكس بالعكس، وسواء كانت هذه الأسباب طبيعية أو شرعية، أما الطبيعية فهي معروفة، وأما الشرعية فمثل قوله صلى الله عليه وسلم:"من أحب أن ينسأ له في

---

[١] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٥.

[٢] "مقاييس نقد متون السنة" ص ٢٠٨.

[٣] فاطر :١٨.

[٤] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ٢٦٨ رقم ٨٧٧.

[٥] المصدر السابق ٣/ ٤٤٩.

[٦] الإسراء : ١٥.

[٧] "الموضوعات" ٣/ ٣٣٠. تحقيق الدكتور نور الدين بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

أجله، ويوسع له في رزقه؛ فليصل رحمه" رواه البخاري، وقوله "حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويطيلان الأعمار" رواه أحمد وغيره، وهو مخرج في الصحيحة....

فليس من المعقول أن يحكم الشارع الحكيم على أمة كالزنج بالفقر ويطبعهم بطابع قصر العمر، مع أنهم بشر مثلنا وهو يقول"إن أكرمكم عند الله أتقاكم"، وخلاصة القول: إنّ هذا الحديث موضوع متناً لعدم اتفاقه مع القواعد الشرعية العادلة التي لا تفرّق بين أمة وأمة أو قوم وقوم"[1].

وحديث: "دعوني من السودان، إنما الأسود لبطنه وفرجه" قال الشيخ الألباني: موضوع.

وهذا الذمّ العام لأمة من الأمم مخالف لذلك الأصل الشرعي في استحالة ذم الشارع الحكيم على أمة خاصة، وعلق الشيخ الألباني بعد بيان ضعف إسناده بقوله: "وأما المتن فلا أشك في وضعه، ولنعم ما فعل ابن الجوزي في إيراده إيّاه في الموضوعات، وتعقب السيوطي إياه إنما هو جمود منه على السند دون أن ينعم النظر في المتن وما يحمله من معنى تتنزه الشريعة عنه، إذ كيف يعقل أن تذمّ هذه الشريعة العادلة أمة السودان بحذافيرها وفيهم الأتقياء الصالحون العفيفون كما في سائر الأمم، وليت شعري ما يكون موقف من كان غير مسلم من السودان إذ بلغه هذا الذم العام لبني جنسه من شريعة الإسلام؟ "[2]، ثم ذكر قول ابن القيم الآتي ذكره، وإقرار الشيخ ملا علي القاري عليها، ثم جاء بنقل عن ابن القيم أيضا في صدد التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا قال: ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن" وذكر أحاديث عدة هذا آخرها، وقد قال ابن القيم: "أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب"، وأقرّه الشيخ ملا علي القاري في موضوعاته[3].

وحديث: "إذا ذلّت العرب، ذلّ الإسلام" قال الشيخ الألباني: موضوع، ثم أتى على تخريجه، فجاء بنصّ من كتاب ابن أبي حاتم في العلل أنه سأل أباه عن الحديث، فقال: هذا حديث باطل، ليس له أصل، ثم بيّن الشيخ الألباني أن له علتان، ثم قال: "ولولا أنّ في معناه ما يدل على بطلانه لاقتصرنا على تضعيفه، ذلك لأن الإسلام لا يرتبط عزّه بالعرب فقط، بل قد يعزّه بغيرهم من المؤمنين؛ كما وقع ذلك زمن الدولة العثمانية، ولا سيما في أوائل أمرها، فقد أعزّ الله بهم الإسلام، حتى امتد سلطانه إلى أواسط أوروبا"[4]، وأيضا حكم عليه بالوضع في كتابه الآخر "ضعيف الجامع الصغير وزيادته"[5].

٣-مخالفة الأصل الشرعي في أن الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل، لا على حسان الوجوه.

---

[1] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٦.

[2] "السلسلة الضعيفة" ٢/ ١٥٨.

[3] "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" ملا علي القاري ص ٤٤٢. حققه وعلق عليه محمد لطفي الصباغ، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

[4] "السلسلة الضعيفة" ١/ ٣٠٢.

[5] "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" ص ٧١، رقم ٤٩٥. المكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

كحديث: "إن الله تعالى لا يعذّب حسان الوجوه، سود الحدق" قال الشيخ الألباني: موضوع، وقال بعد بيان ضعف سنده بنقله عن ابن عراق: "قلت: ولست أشكّ في بطلان هذا الحديث؛ لأنه يتعارض مع ما ورد في الشريعة، من أنّ الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل؛ "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره"[1]، لا على ما لا صنع ولا يد للإنسان فيه، كالحسن والقبح"[2]، قال ابن القيم بعد إيراده بعض الأحاديث التي فيها ذكر حسان الوجوه: "وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه، أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسّهم: فكذب مختلق، وإفك مفترى"[3].

٤-مخالفة الأصل الشرعي في أن الإسلام يدعو إلى معالي الأمور، والبعد عن سفاسفها.

كحديث "كن ذنباً، ولا تكن رأساً" قال الشيخ الألباني: لا أصل له فيما أعلم، ونقل كلام السخاوي بأنه من كلام إبراهيم بن أدهم، وقال: "وهو كلام يمجّه ذوقي، ولا يشهد لصحته قلبي، بل هو مباين لما نفهمه من الشريعة، وحضها على معالي الأمور، والأخذ بالعزائم، فتأمل"[4].

قال الشيخ علي القاري: "هو من كلام إبراهيم بن أدهم"[5]. وقال الشيخ: أبي المحاسن القاوقجي في كتابه "اللؤلؤ المرصوع":"ليس بحديث"[6].

٥-مخالفة الأصل الشرعي في أنّ الإسلام يدعو إلى إحسان الظنّ بالناس، وأنّ بعض الظنّ إثم.

كحديث "من حسّن ظنّه بالناس كثرت ندامته" قال الشيخ الألباني: "باطل،...وهذا الحديث مع ضعف سنده؛ فإنه باطل عندي؛ لأنه يتضمّن الحضّ على إساءة الظن بالناس، وهذا خلاف المقرر في الشرع أنّ الأصل إحسان الظنّ بهم"[7]، ذكر الشوكاني أنه مروي عن ابن عباس وقال بعدها: "وروي أيضا مرسلا مرفوعا وكلها ضعيفة"[8].

٦-مخالفة الأصل الشرعي في أن الشريعة أعطت الثواب والجزاء على قدر العمل.

كحديث "من أصبح يوم الجمعة صائما، وعاد مريضا، وأطعم مسكينا، وشيّع جنازة، لم يتبعه ذنب أربعين سنة" قال الشيخ الألباني: موضوع. ثم بعد أن بيّن سبب الجرح وعلته بأن في إسناده رواة ضعفاء مجروحون، وجاء بقول ابن الجوزي بأنه موضوع، ثم قال: "ثم إنّ المحققين من العلماء قديما وحديثا لا يكتفون حين الطعن في

---

[1] الزلزلة: ٧-٨.

[2] السلسلة الضعيفة، ١/ ٢٥٥-٢٥٦.

[3] "المنار المنيف" ص ٥٥.

[4] السلسلة الضعيفة" ، ١/ ٤٧٦.

[5] "الأسرار المرفوعة" ص ٢٧٠ رقم الحديث ٣٥٤. وانظر "الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث" أحمد بن عبد الكريم الغزي، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. ص ١٧٦ رقم ٣٦٤.

[6] "اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع" ص ١٤٣، رقم ٤١٧، تحقيق:فواز زمرلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

[7] السلسلة الضعيفة"، ٣/ ٢٩٣.

[8] "الفوائد المجموعة" ص ٢٣٣.

الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط، بل كثيرا ما ينظرون إلى متنه أيضا؛ فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها؛ لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك كهذا الحديث، فإن فيه أن فعل هذه الأمور المستحبة في يوم الجمعة سبب في أن لا يسجل عليه ذنب أربعين سنة! وهذا شيء غريب لا مثيل له في الأحاديث الصحيحة فيما أذكر الآن"[١]، وقال الشوكاني:"وهو موضوع، كما قال ابن الجوزي"[٢].

وحديث: "من قرأ "قل هو الله أحد" مئتي مرة، غفرت له ذنوب مئتي سنة" قال الشيخ الألباني: منكر، وبعدأن بيّن أسانيده كلها شديدة الضعف، قال: "على أنّ معناه مستنكر عندي جداً، لما فيه من المبالغة، وإن كان فضل الله تعالى لا حدّ له"[٣].

وحديث: "الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة" قال الشيخ الألباني: موضوع. و نقل أقوال أهل العلم في هذا الحديث ومنهم الإمام السيوطي بأن في إسناده متهم، وتبعه ابن عرّاق، ونقل عن السخاوي قول الحافظ ابن حجر بأنه موضوع، ثم قال: "ولا شكّ عندي في بطلان هذا الحديث، وكذا الحديثين قبله، لأنّ الشارع الحكيم يزن الأمور بالقسطاس المستقيم، فغير معقول أن يجعل أجر الصلاة في العمامة مثل أجر صلاة الجماعة، بل أضعاف أضعافها! مع الفارق الكبير بين حكم العمامة وصلاة الجماعة، فإنّ العمامة غاية ما يمكن أن يقال فيها: إنها مستحبة، والراجح أنها من سنن العادة لا من سنن العبادة، أما صلاة الجماعة؛ فأقل ما قيل فيها: إنها سنة مؤكدة، وقيل: إنها ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها، والصواب أنها فريضة تصح الصلاة بتركها مع الإثم الشديد؛ فكيف يليق بالحكيم العليم أن يجعل ثوابها مساويا لثواب الصلاة في العمامة، بل دونها بدرجات؟!"[٤].

ونقل الملا علي القاري قول السخاوي بالوضع عن شيخه ابن حجر عن شيخه العراقي طيب الله ثراهم[٥].

ثراهم[٥].

فهذه الأحاديث مخالفة لأصل إسلامي وهو الوسطية والاعتدال في كل حكم من أحكام الشرع ومن ذلك الثواب والعقاب، ولهذا يحكم بوضع كل حديث اشتمل على مجازفات في الثواب على أعمال لا تعدو أن تكون من صغار الحسنات، وأخرى في إثبات العذاب الأليم على أعمال ليست من الكبائر أو المحرمات.

وأمثال هذه الأحاديث التي فيها ثواب كبير على عمل قليل يسير؛ قال عنها ابن القيم: "وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم بإضافة مثل هذه الكلمات إليه"[١].

---

[١] السلسلة الضعيفة"، ٢/ ٨٦.

[٢] "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" ص ٣٧٩. طبعة الشيخ عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي.

[٣] السلسلة الضعيفة"، ١/ ٤٦٥.

[٤] المصدر السابق، ١/ ٢٥٣.

[٥] الأسرارالمرفوعة" ص ٢٣٤-٢٣٥. وانظر "المصنوع في معرفة الموضوع" الموضوعات الصغرى للملا علي القاري ص ١١٩. رقم ١٧٧. تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٧-مخالفة الأصل الشرعي في أن تكليف الإنسان يكون بعد البلوغ.

كحديث: "إن شئت أسمعتك تضاغيهم في النار، يعني: أطفال المشركين" قال الشيخ الألباني: موضوع. ونقل تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الحديث، فقال: "وإنما جزم شيخ الإسلام بوضعه، -وإن كان السند لا يقتضي ذلك-؛ لمنافاة متنه للمقطوع به في الإسلام من الأدلة الكثيرة القاضية بعد التكليف إلا بعد البلوغ، وقيام الحجة، كما في قوله تعالى "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا"[٢]، وقوله صلى الله عليه وسلم:"رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ..."الحديث"[٣].

٨-مخالفة الأصل الشرعي في توحيد الله بالعبادة وتنزيهه سبحانه عن أن يشبه أحدا من خلقه.

كحديث: "إن الله عزّ وجلّ يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار...وذكر حديثا طويلا" قال الشيخ الألباني: منكر، وقال معلقا على تعليل ابن الجوزي للحديث، وإيراده في كتابه الموضوعات: "فالظاهر أنه لاحظ ما في متنه من النكارة، وهي نسبة الجلوس إلى الله تعالى، وبين الجنة والنار!! وهو مما لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة؛ فمتنه حريّ بالوضع"[٤]، قال الشوكاني:"رواه العقيلي عن أبي أمامة مرفوعا، وفي إسناده: عثمان بن أبي العاتكة ليس بشيء"[٥].

وحديث: "لو اعتقد أحدكم بحجر؛ لنفعه" قال الشيخ الألباني: موضوع، ونقل عن الشيخ علي القاري قول ابن القيم : "هو من كلام عبّاد الأصنام الذي يحسنون ظنهم بالأحجار"[٦]، قال الشيخ الغزي في كتابه "الجد الحثيث في ما ليس بحديث": "كذب لا أصل له، كما قال ابن تيمية وابن حجر وغيرهما"[٧]، وذكره العجلوني في كتابه "كشف الخفاء"[٨] وأتى بحكم ابن تيمية: كذب، وابن حجر: لا أصل له، ونقل كلام ابن القيم الآنف الذكر.

فهذه الأحاديث الدالة على نسبة فعل إلى الله تعالى غير وارد في الأحاديث الصحيحة، أو على الشرك بالله كاعتقاد النفع بالأحجار؛ تصادم العقيدة الإسلامية.

٩-مخالفة الأصل الشرعي في أنّ مجرد الندم من الذنب لا يكفي للنجاة بل لا بدّ من التوبة النصوح.

---

[١] "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" ص ٣٦. تحقيق: يحي بن عبد الله الثمالي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ.

[٢] الإسراء: ١٥.

[٣] "السلسلة الضعيفة" ٨/ ٣٦٨.

[٤] المصدر السابق، ١٢/ ٩٥١.

[٥] "الفوائد المجموعة" ص ٣٨٨.

[٦] "السلسلة الضعيفة"، ١/ ٦٤٧.

[٧] ص ١٨٣، رقم ٣٩١.

[٨] "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" ٢/ ١٧٧، رقم ٢٠٨٧، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. بدون سنة النشر.

كحديث: "من أذنب ذنبا، فعلم أنّ الله قد اطلع عليه، غفر له، وإن لم يستغفر" قال الشيخ الألباني: موضوع، وبعد تخريجه وبيان العلة أنّ في إسناده راوٍ متروك، قال: "ومما يبطل هذه الأحاديث الأربعة[1]، ما تقرّر في الشريعة أنّ النجاة لا تكون بمجرد الندم والعلم أّن الله مطّلع على الذنب، بل لابدّ من التوبة النصوح"[2].

وهذه الأحاديث والنماذج ما هي إلا قطرات قليلة وجزء يسير من عشرات الأحاديث التي تكلم عليها الألباني –رحمه الله– وضعّفها بسبب مخالفتها الأصول الشرعية.

الخاتمة

تبين من خلال البحث ما يأتي:

١. إنّ علماء الحديث قد حكّموا الأحاديث بالنظر إلى الإسناد والمتن معا، وليس صحيحا ما يردده المستشرقون وأذنابهم من أنهم اعتنوا بالإسناد فقط.
٢. أهمية تطبيق مقاييس نقد امتون عند المحدثين في الحكم على الأحاديث.
٣. علو كعب الشيخ الألباني في هذا المضمار، وأنه ممن خاضه بعلم وحرفة على حسب مقتضيات الصناعة الحديثية، ولم يشذّ عن أهل الحديث.
٤. أهمية التمييز بين الأحاديث الضعيفة والموضوعة عن الصحيحة، وبيان خطر آثار الأحاديث الضعيفة والموضوعة السيئة على الأمة الإسلامية.
٥. كان للعناية بمقياس مخالفة الحديث للأصول الشرعية في ردّ و تضعيف الحديث الشريف أثر في بيان أن أهل الحديث لم يغضوا الطرف في الكلام عن المتن وإن كان السند سليما.
٦. الأصل اتفاق الأحاديث النبوية مع الأصول الشرعية والقواعد المقررة الكلية، لأنهما من منبع واحد، ولأن شريعة الله تعالى لا تختلف ولا تتناقض.
٧. كانت عناية الشيخ الألباني بنقد متون الأحاديث وإعماله لتلك القواعد والمقاييس أثر واضح في بعث هذا العلم مرة ثانية في العصر الحاضر، وبناء على ذلك يمكن أن يعد رائدهم وعمدتهم في هذا المجال.
٨. العلاقة الوثيقة بين الإسناد والمتن؛ فكثير من الأحاديث التي انتقدت من جانب المتن كانت في الوقت ذاته منتقدة من جانب الإسناد.

المصادر والمراجع

١. الزبيدي، الحسيني، (تاج العروس)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٢. إبراهيم مصطفى، وآخرون، (المعجم الوسيط)، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣. ابن أبي حاتم، (تقدمة كتاب الجرح والتعديل)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط.١، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
٤. ابن أبي حاتم، (كتاب العلل)، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، تحقيق بإشراف الدكتور سعد الحميد، بدون دار نشر.
٥. ابن الجوزي، (الموضوعات)، تحقيق الدكتور نور الدين بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

---

[1] برقم (٣٢٥-٣٢٤-٣٢٣-٣٢٢). من "السلسلة الضعيفة.

[2] المصدر السابق، ١/ ٤٩٦-٤٩٧.

٦. ابن الصلاح، (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧. ابن القيم الجوزية، (المنار المنيف في الصحيح والضعيف). تحقيق: يحي بن عبد الله الثمالي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ.

٨. ابن تيمية، (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم، دار العربية، بيروت، طبعة ١٩٧٨.

٩. ابن تيمية، (درء تعارض العقل و النقل). تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٠. ابن دقيق العيد، (الاقتراح في بيان الاصطلاح)، شركة دار المشاريع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١. ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي (شرح علل الترمذي)، المحقق: د.نور الدين عتر .

١٢. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (لسان العرب) ، طبعة دار المعارف، القاهرة.

١٣. الأعظمي، الدكتور محمد مصطفى، (منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه)، الرياض، ط.الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٤. الألباني، محمد ناصر الدين (ضعيف الجامع الصغير وزيادته) . المكتب الإسلامي، بيروت. الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٥. الألباني، محمد ناصر الدين (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة) . مكتبة المعارف، الرياض. الطبعة الأولى للطبعة الجديدة،، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٦. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (الجامع الصحيح المختصر)، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير ، اليمامة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ — ١٩٨٧.

١٧. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (الجامع في آداب الراوي والسامع)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ نشر.

١٨. الدعيلج، الدكتور مبارك بن محمد (الوضع في الحديث) ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م. دون دار نشر.

١٩. الدميني، الدكتور مسفر (مقاييس نقد متون السنة) ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، بدون دار نشر.

٢٠. الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن، (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- دار الفكر، بيروت.

٢١. الزركشي، مُحَمَّد بْن بَهَادر بْن عَبْد اللهِ بدر الدّيْن المنهاجي الْمِصْرِيّ الشَّافِعِيّ، (٧٤٥-٧٩٤هـ) (الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة)، تحقيق الدكتور رفعت فوزي، الناشر دار الخانجي بمصر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٢. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم الخضير وزميله، دار دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٣. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (المتوفى : ٧٩٠هـ)، (الموافقات) المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤. الشوكاني، محمد بن علي، (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة). طبعة الشيخ عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي

٢٥. الشيخ، أبو الحسن محمد حسن ، (تراجع العلامة الألباني فيما نصّ عليه تصحيحا وتضعيفا) مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٦. الصباغ، د. محمد لطفي، (الحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته، كتبه)، ط٤، (بيروت; دمشق: المكتب الاسلامي, ١٩٨١م)،

٢٧. الطرابلسي، محمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي، (اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع)، تحقيق:فواز زمرلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٨. العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس)، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. بدون سنة النشر.

٢٩. العمري، الدكتور أكرم، (منهج النقد عند المحدثين مقارنة بالمنهج النقدي الغربي). مركز الدراسات والإعلام دار أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٠. العمري، الدكتور محمد علي، (دراسات في منهج النقد عند المحدثين)، دار النفائس، الأردن.

٣١. الغزي، أحمد بن عبد الكريم، (الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث)، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٢. فوزي، جيهان رفعت (السيدة عائشة وتوثيقها للسنة)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣٣. مسلم، (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (دون طبعة.، دون تاريخ).

٣٤. مسلم، (التمييز) الكتاب مطبوع في آخر كتاب منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

٣٥. الملا علي القاري، (المصنوع في معرفة الموضوع) الموضوعات الصغرى. تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٦. الملا علي القاري، (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة). حققه وعلق عليه محمد لطفي الصباغ، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.